

الفتوى الإلكترونية في الأردن - الواقع والتطلعات

إعداد: د. جميل أبوسارة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين
الإلكترونية وصف عارض للفتوى، يتعلق بأمر خارج عن ماهيتها وبنيتها التركيبية، كما
يختلف عن الحقول الموضوعية التي تغطيها، وإنما هو وصف يلحق بها للتعريف بوسيلة نشرها
وإنشائها ثم تداولها والحوارات حولها. وقد ظهرت أول مرة مع بدايات انطلاقة الشبكة
العنكبوتية في الوطن العربي، فبدأت جهود فردية مباركة تشتغل في العمل الإفتائي عبر المواقع
الشخصية أو المنتديات العامة، غير أن أول انطلاقة رسمية للفتوى الإلكترونية المنهجية بدأت
مع المواقع السباقه من أمثال (إسلام أونلاين) و (الشبكة الإسلامية)، و(الإسلام سؤال
وجواب).

أما في بلدنا المبارك الأردن، فقد تمثلت الانطلاقة الأولى للفتوى المؤسسية - وليس الشخصية
- في انطلاق موقع دائرة الإفتاء العام الإلكتروني في العام (٢٠٠٩م)، وعلى الأخص في
زاوية (أرسل سؤالك) التي بدأت في استقبال أسئلة المستفتين من أنحاء العالم كافة، وليس من
أهل البلد خاصة.

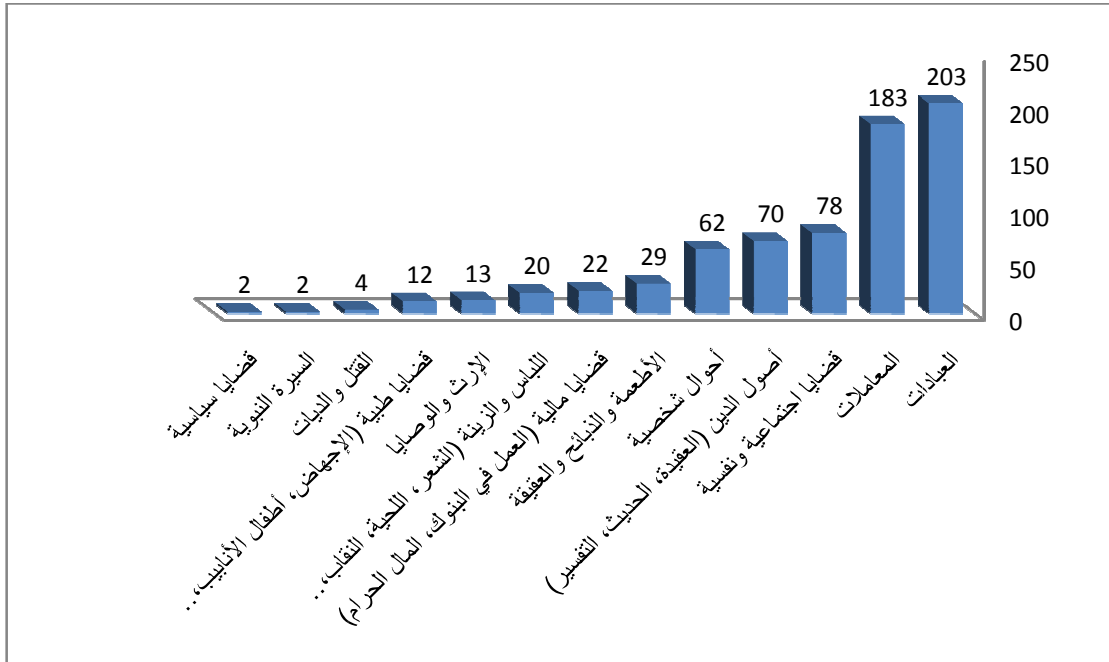
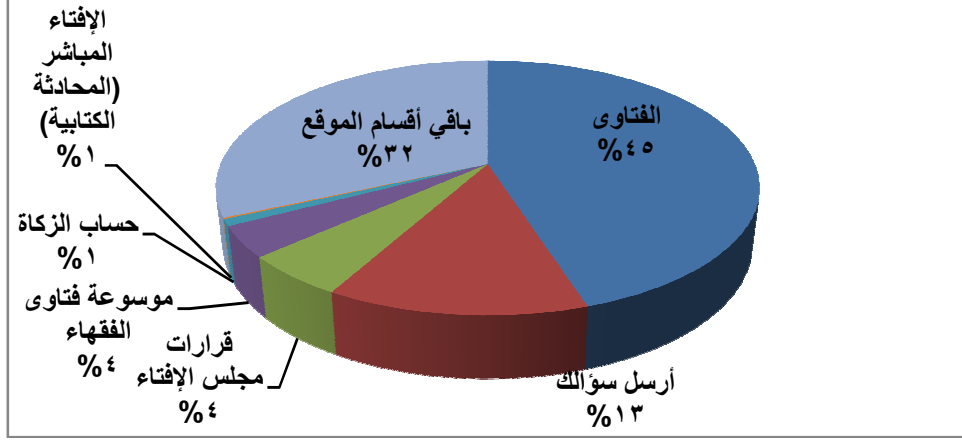
وسأحاول هنا أن أقف وقفات يسيرة عند واقع الفتوى الإلكترونية من جهات ثلاثة:

الجهة الأولى: الواقع الرقمي

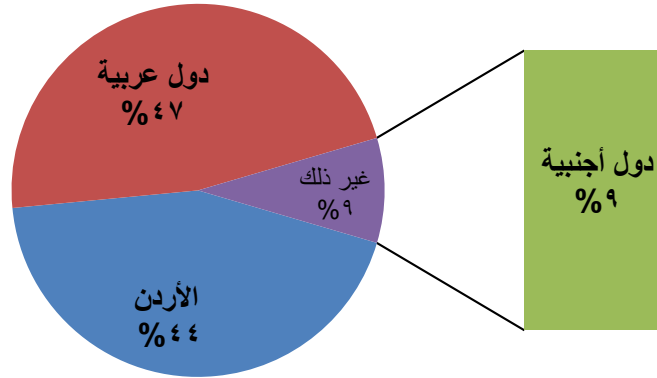
يمكن أن نلخص الواقع الرقمي للفتوى الرسمية الإلكترونية في الأردن من خلال الرسوم البيانية الآتية:

وفيما يلي محتوى الموقع بالأرقام (من بداية انطلاقته في آذار ٢٠٠٩م حتى الآن)	
العدد	الاسم
١٠١١	الفتاوى البحثية المنشورة
٦٠٤	الفتاوى المختصرة المنشورة
٧٧٠	موسوعة فتاوى الفقهاء السابقين
١٧١٣٧	الفتاوى الشخصية (غير المنشورة)
١٨٢	قرارات مجلس الإفتاء

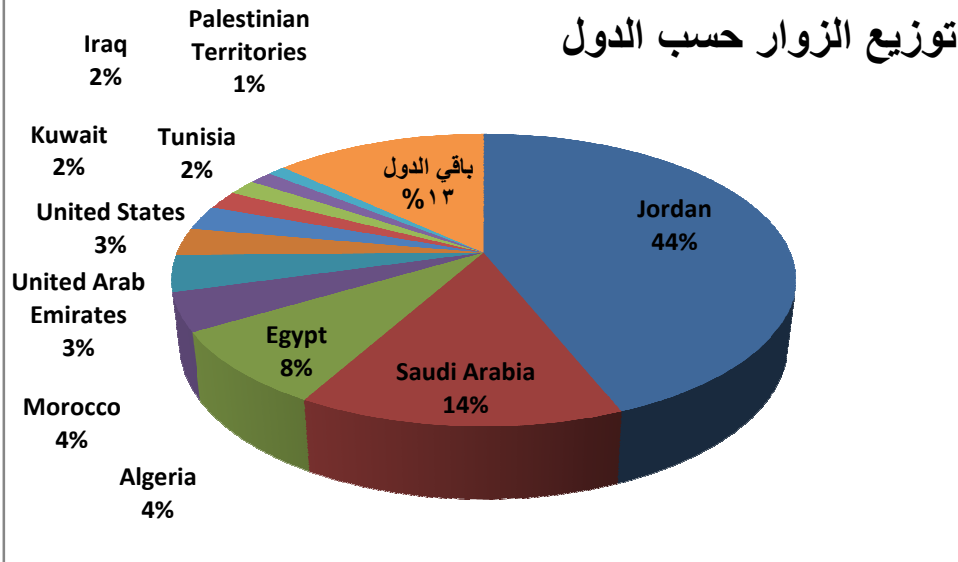
أكثر الصفحات زيارة بمعدل (٣١٦٥ صفحة يوميا)

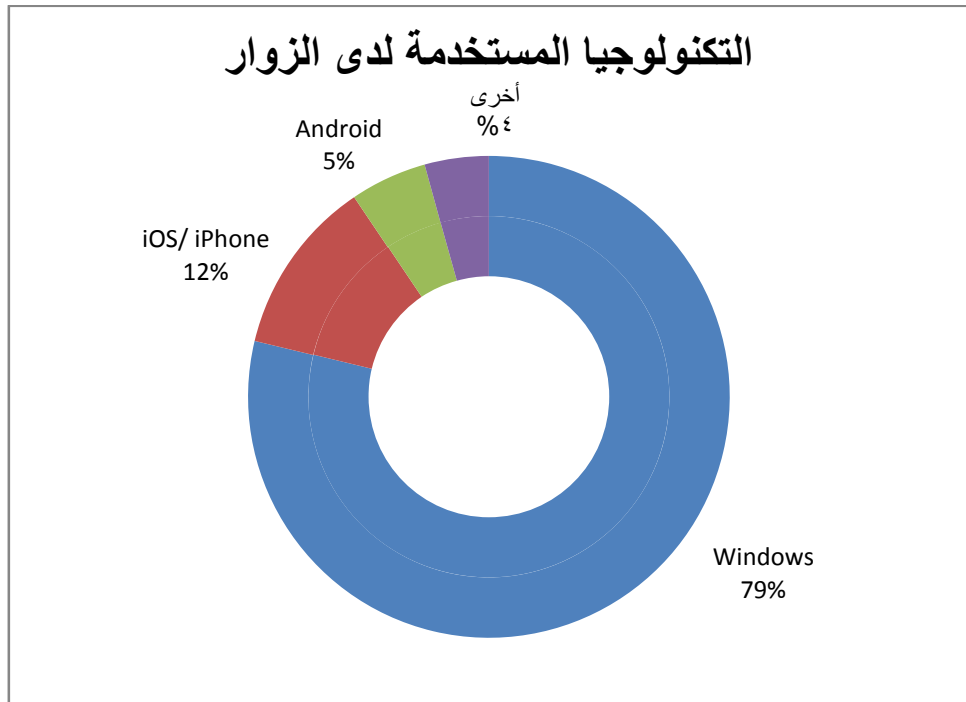
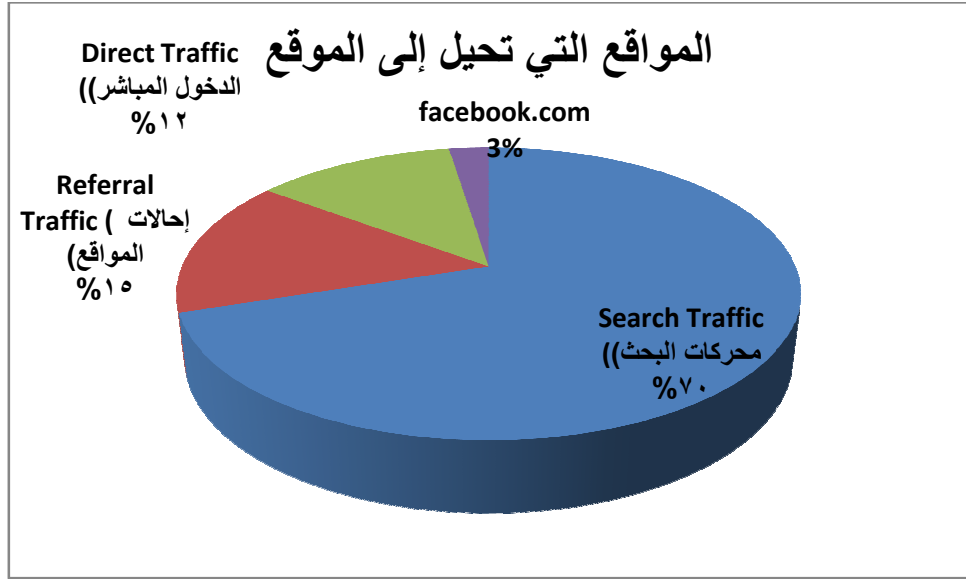


نسبة زوار الموقع من أنحاء العالم

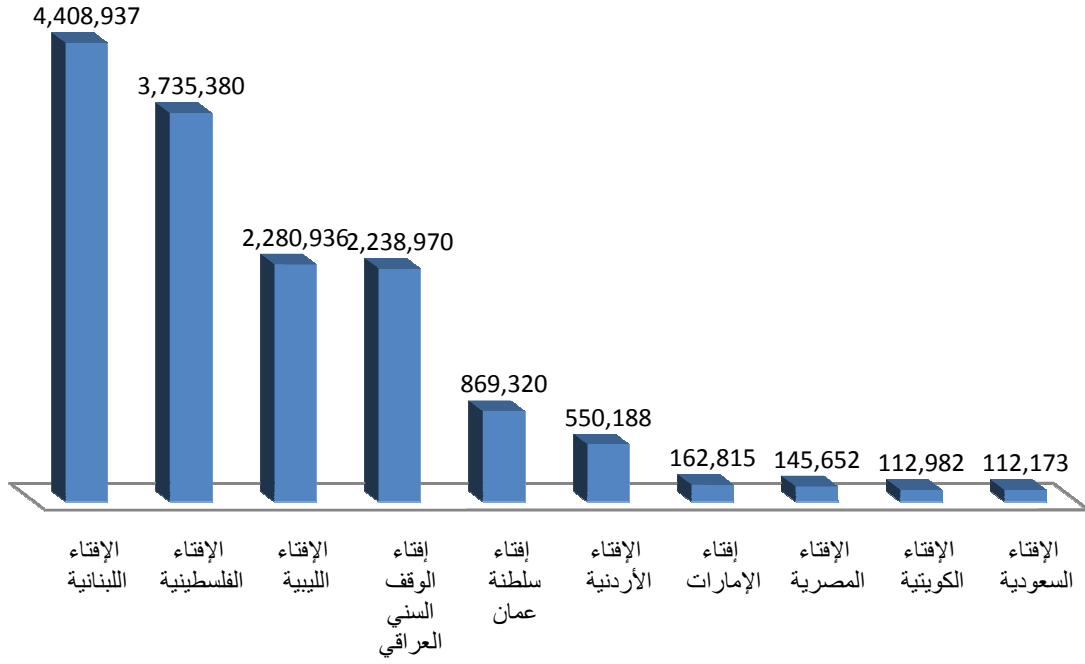


توزيع الزوار حسب الدول

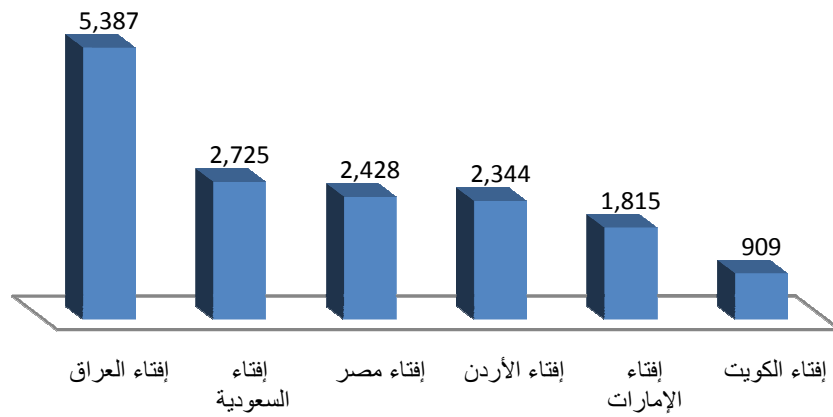




التصنيف العالمي



الترتيب على مستوى الدولة



الجهة الثانية: الواقع البيوي

أضفت خصوصية التواصل الشبكي على بنية الفتيا الكثير من الخصائص التي يعرفها كل من خاض هذا الغمار، والقراءة التحليلية في البنية التركيبية للفتوى الإلكترونية تثبت الفارق الكبير من حيث الشكل والموضوع والمضمون بين فتوى أمس وفتوى اليوم. يظهر ذلك عند أدنى مقارنة بين فتاوى "ابن حجر الهيتمي"، أو فتاوى "أبي عمرو بن الصلاح"، وبين فتاوى موقع "دائرة الإفتاء العام الأردنية"، أو "دار الإفتاء المصرية"، أو موقع "الشبكة الإسلامية"، وكلها على سبيل المثال.

أما من حيث الشكل: فقد تميزت الفتاوى الإلكترونية بالخصائص الآتية:

١. سهولة التعبير كي تبلغ الفتوى جميع أوساط الناس.
 ٢. التوسط في عرضها من غير تطويل ولا اختصار.
 ٣. والمستوى النوعي للأسئلة المفترضة من النخبة المتعلمة التي غالبا ما تستعمل الطرق الإلكترونية لتحصيل المعارف الشرعية.
- وأما من جهة الموضوع، فقد تميزت بما يأتي:
١. الحضور السياسي.
 ٢. الحضور الاقتصادي المعقد.
 ٣. والوجه العالمي للفتوى.
 ٤. واختلاط الفتوى بالاستشارة الاجتماعية أو النفسية أو الأسرية كلها صفات تخص الفتوى الإلكترونية بامتياز.
- وأما من جهة المضمون، فقد تميزت الفتوى الإلكترونية اليوم عن فتاوى الأئمة السابقين من حيث:

١. بروز الاجتهاد المقاصدي الذي تقرأ فيه الأبعاد الزمانية والمكانية والظرفية المحيطة.
٢. كثرة الأدلة والاستشهادات.
٣. والحوار غير المباشر (الردود الافتراضية)
٤. ثم الجواب على الشبهات المتكاملة من الشرق والغرب.
٥. والبناء الفقهي المقارن بين المذاهب الأربعة وغيرها من الأقوال المعتمدة والمتبوعة.
٦. وحضور العلوم التجريبية الحديثة ومراجعتها المتنوعة.
٧. "التنافسية العلمية": ذلك أن انتشار الفتوى في عشرات المواقع، والاطلاع الواسع عليها، يتركها عرضة للنقد والبحث والنظر، فأفرز ذلك الواقع الجديد ضرورة أن تسعى الفتوى

المؤسسية الرسمية نحو الرصانة الفقهية، والأصالة العلمية، وبلوغ الغاية في التدليل والإقناع كي تتمكن من التنافس في سوق مليء بالمختصين والباحثين الناقدین. ولهذا يرى الباحث أن الفضاء الإلكتروني قد خلق عالماً جديداً من التحقيق والتدقيق لم يكن ليتيسر قبل ذلك، وارتقى بالمستوى العلمي إلى القدر الذي أنضج الكثير من الآراء، وحمل في طياته عوامل تطوره.

ومن أمثلته: الفتاوى المشتهرة بين الناس تقضي بربوية كل زيادة تفرض على أي استحقاق، ثم أخيراً بدأنا نقرأ الفتاوى الإلكترونية التي تفصيل فتقسم الزيادات أو الغرامات إلى ثلاثة أقسام: زيادة تفرض على ديون ثبتت في الذمة (وهل تعود الزيادة على المقرض أم على طرف ثالث)، وزيادة تفرض على أعمال متأخرة، وزيادة تفرض في عقود التكافل الاجتماعي.

الجهة الثالثة: واقع التحديات

تتمثل التحديات في ثلاثة مهمة وخطيرة:

التحدي الأول: "التشويه الإعلامي"

سواء من خلال إصاق العناوين المشوهة لمحتوى الفتوى لتحقيق الإثارة الإعلامية، وهذا الوجه هو الأكثر شيوعاً.

أو من خلال تحريف المضمون أو اختزاله بالقدر الذي يفقد الفتوى مرادها وتوازنها.

أو من خلال نشر الإجابات التي أرسلت جواباً على سؤال خاص من أحد الزائرين، من غير استئذان دائرة الإفتاء في النشر، واختيار بعض الأوقات العصبية التي تمر بالأمة لإظهار دائرة الإفتاء مظهر البعيد عن الواقع.

أمثلة ذلك:

عنوان فتوى لدائرة الإفتاء: حكم التحدث مع الشباب بواسطة الماسنجر. نشرته بعض المواقع بعنوان: فتوى تحرم الشات بين الجنسين.

عنوان فتوى دائرة الإفتاء: حكم استخدام الفيسبوك. نشرته بعض المواقع بعنوان: يحرم استعمال الفيسبوك.

سؤال ورد من بعض الزوار ولم ينشر على الموقع، كان عن حكم رفع الإضاءة أثناء قيادة السيارة بالقدر الذي يسبب الأذى للسائقين الآخرين. نشرته بعض وسائل الإعلام بغير استئذان بعنوان (فتوى تحرم الزينون)

بعض الأسئلة حول تفاصيل مسائل الطهارة وأحكام النجاسات نشرتها بعض وسائل الإعلام من غير استئذان أيام العدوان على غزة (٢٠٠٨م)

التحدي الثاني: تجاوز "العقدة اللغوية" التي تشكل العائق الأكبر لوصول الفتوى إلى العالم كافة، ويشكل هذا التحدي السبب الرئيس - في ظننا - لسبق الفتوى الإلكترونية في بعض البلدان العربية حال الفتوى في الأردن.

التحدي الثالث: ارتهان الفتوى في كثير من المسائل باضطراب نتائج الحقول المعرفية الأخرى (أمثلة: علوم الطاقة، التسويق الشبكي والهرمي)

التطلعات

تتمثل تطلعات دائرة الإفتاء لحال الفتوى الإلكترونية إلى الآمال الآتية:

١. تعدد اللغات لتغطي اللغات الأشهر عالمياً، فتكون دار الإفتاء مصدراً من مصادر المعرفة الإفتائية لجميع الباحثين عبر العالم، ولتقدم الخدمة لجميع الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية.
٢. إنشاء "المجمع الفقهي الإلكتروني"
٣. بناء برنامج إلكتروني مرتبط بأسواق الأوراق المالية والبورصات ليعين للمستثمرين في هذه القطاعات الأحكام الشرعية التفصيلية المتعلقة بها.
٤. اقتحام عالم الهواتف الذكية من خلال التطبيقات الخاصة بها.
٥. بناء "المكتبة الإلكترونية" التي ستشكل قاعدة البحث الأضخم للأبحاث والدراسات والكتب العلمية التي لم تتوفر لغاية الآن في برامج البحث المنتشرة.